

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٠

يربط موازنة هيئة القطاع العام للتعمر

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدمات وإيرادات هيئة القطاع العام للتعمر للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١١٥٤٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليوناً وخمسة مائة وثلاثة وأربعون ألفاً من الجنيهات) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدمات الجارية :

قدرت الاستخدمات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١١٤٨٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليوناً وأربعمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الأول : الأجور ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١١١٣٣٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٩٧٢٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدمات الرأسمالية :

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستون ألف جنيه) بالباب الثالث الاستخدمات الاستثمارية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١١٤٨٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليوناً وأربعمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه) بالباب الثاني إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستون ألف جنيه) بالباب الرابع القروض والتسهيلات الائتمانية (قروض من بنك الاستثمار) .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حتمية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تبأمرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩٠

بهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

(القيمة بالطنية)

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للتعمير

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

ربط	مشروع	الإيرادات	ربط	مشروع	الاستخدامات
١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠		١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	
		(١) الإيرادات الجارية			(١) الاستخدامات الجارية
		باب ٢ - الإيرادات الجارية	٢٧٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	باب ١ - الأجور
		والتحويلات الجارية			باب ٢ - النفقات الجارية
١٢٧٤٤٠٠٠	١١٤٨٣٠٠٠	جملة (١) الإيرادات الرأسمالية	١٢٤٧٤٠٠٠	١١١٣٣٠٠٠	والتحويلات الجارية
١٢٧٤٤٠٠٠	١١٤٨٣٠٠٠	(ب) الإيرادات الرأسمالية	١٢٧٤٤٠٠٠	١١٤٨٣٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
		باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة	١٢٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	(ب) الاستخدامات الرأسمالية
		باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية	-	-	باب ٣ - استخدامات استثمارية
١٢٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية	١٢٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
١٢٨٦٤٠٠٠	١١٥٤٣٠٠٠	إجمالي الإيرادات	١٢٨٦٤٠٠٠	١١٥٤٣٠٠٠	جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية
					إجمالي الاستخدامات